

المكتب الإقليمي للدول العربية

هيئة مكافحة الفساد
المملكة الأردنية الهاشمية

خلاصات مؤتمر "بناء الشراكات الإستراتيجية في المنطقة العربية من أجل مواجهة الفساد"

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

26–27 تشرين الأول/أكتوبر 2010

تجديداً لالتزام البلدان العربية المشاركة بمتابعة العمل على مكافحة الفساد بشكل يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة في هذا المجال، لا سيما مع ما جاء في اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد التي وافق على تنفيذها ستة عشرة بلداً عربياً حتى الآن،

وترسيخاً لما جاء في قرار القمة العربية المنعقدة في الدوحة سنة 2009، لناحية عزم القادة العرب على "مواصلة الجهود من أجل تعميق ممارسات الإدارة الرشيدة وتطبيق مبدأ الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة الشعبية"،

وتعبيراً عن القناعة بأن جهود التنمية في المنطقة العربية تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى توظيف أفضل للموارد المحلية والمساعدات الخارجية، وبالتالي تتطلب العمل على تقليص فرص الفساد خصوصاً في القطاعات التي تؤثر مباشرة على الحياة اليومية للمواطنين،

ودعماً لعمل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تعدّ آلية إقليمية جامعة وإطاراً حيوياً لاستكشاف التحديات المطروحة في بلدان المنطقة وبلورة الحلول الممكنة التي تستجيب لواقعها وتطلعاتها،

وسعياً إلى بناء شراكات استراتيجية فعّالة ومنسّقة في المنطقة العربية تعمل على تسهيل التعاون بين مؤسسات الدولة المختلفة والبرلمانيين وجهات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمانحين ومقدّمي المساعدة التقنية، وتفعّل دور هؤلاء المعنيين وتعزّز التكامل بينهم في مواجهة الفساد،

يتفق المشاركون في مؤتمر "بناء الشراكات الإستراتيجية في المنطقة العربية من أجل مواجهة الفساد" المنعقد في مدينة عمان بتاريخ 26-27 تشرين الأول/أكتوبر 2010، على اعتماد الخلاصات الإقليمية التالية:

1. الفساد هو أحد أبرز التحديات التي تواجه المنطقة العربية في نهاية العقد الأول من هذه الألفية، وهو يؤثر سلباً في المساعي القائمة من أجل رفع مستوى رفاه المواطنين وحماية حقوق الإنسان وتحقيق الإندماج المفيد في البيئة الإقتصادية العالمية. لقد دخلت المنطقة مرحلة جديدة من الإنفتاح على مناقشة موضوع الفساد متخطيةً بذلك الحواجز التي حالت في السابق دون حشد الجهود اللازمة لمعالجته. ومع ذلك، فإن الإستجابة الفعلية للتحديات ذات الصلة لم ترتق بعد إلى حجم الطموحات، مما يتطلّب من المعنيين أخذ زمام المبادرة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية منسقة قابلة للقياس تعمل على ترسيخ معايير وممارسات مكافحة الفساد.

2. إن تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد لا يتوقف عند اصدار النصوص القانونية وحسب، بل يتعداه إلى ضرورة توفّر الإرادة السياسية والمهارات التقنية اللازمة لتطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، ومن ثمّ فإنه يجب إعطاء الأولوية لمراجعة وتقييم الفجوات في تنفيذ الأطر القانونية الموجودة وتحديد سبل تفعيلها.

3. يتطلع ممثلو البلدان العربية المشاركة إلى تحقيق تقدم ملموس في مجال مكافحة الفساد، ويدركون أن بلدانهم تواجه عدداً من التحديات المشتركة، ولكنهم في الوقت نفسه يرون أن هناك ظروفاً خاصة بكل بلد يجب أخذها بعين الإعتبار. إن مساهمة المؤتمر القيّمة في توضيح بعض الملامح الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المرتفعة الدخل والغنية بالموارد، والبلدان المتأثرة بالأزمات، أكّدت أن مخاطر الفساد موجودة في كل فئة من هذه البلدان، وإن بصور مختلفة، وأن المعالجات قد تختلف تبعاً لوضع كل منها. من هنا، تبرز أهمية استكمال الحوار الذي أطلقه هذا المؤتمر بشأن خصوصيات كل من هذه الفئات بغية تمكين المعنيين من تطوير مبادرات وطنية خاصة تستجيب لواقع الفساد في هذه البلدان وحاجات مكافحته، بالاستفادة من الآليات الإقليمية والدولية القائمة ذات الصلة.

4. تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في عمليات الموازنة، بما في ذلك مراقبة الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات، يشكّل مدخلاً رئيساً للوقاية من الفساد في البلدان العربية، وهو ما يجب لفت واضعي برامج وسياسات مكافحة الفساد إليه باعتباره جزءاً أساسياً من المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد.

5. يجب ترسيخ حق الناس بالحصول على المعلومات، ليس فقط من خلال وضع التشريعات التي تكفل ذلك، بل من خلال إيجاد شراكات فعلية لدعم إجراء تقييمات ذات مصداقية، وفق مؤشرات محددة، في مجالات مكافحة الفساد، كون أن ندرة المعلومات المتوافرة في ما يخص حجم الفساد وأشكاله من جهة، والأداء الفعلي للأطر القانونية والمؤسسية المعنية بمواجهته من جهة اخرى، تشكّل عقبة حقيقية في البلدان العربية، وتحدياً ضخماً أمام الحكومات التي يفترض بها أن توفر هذه المعلومات لصانعي القرار وللمواطنين.

6. المشاركة المدنية في جهود مكافحة الفساد أساسية، ومن ثمّ لا بد من بحث سبل تفعيل دور ممثلي الشعب المنتخبين وممثلي المجتمع المدني، وتنمية قدراتهم بشكل يمكّنهم من المساهمة في دعم تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، ومراقبة آداء الدولة في تسيير الشأن العام، وتعميم مفاهيم المواطنية وقيم النزاهة، وتكوين رأي عام ضاغط يطالب، بصورة واعية ومستمرة، بتفعيل جهود مكافحة الفساد. في المقابل، لا بد من السعي إلى تعزيز إنفتاح المسؤولين الرسميين على مفاهيم وآليات المشاركة المدنية، بحيث يؤدي هذا الإنفتاح إلى قيام حوار بناء وإحداث تغيير إيجابي في طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة.

7. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مدعوة لاستكشاف وتدعيم استراتيجيات لإشراك القطاع الخاص في حوار إقليمي متخصص بشأن كيفية توظيف مفاهيم المسؤولية الإجتماعية وحوكمة الشركات من أجل تعزيز الثقة في التعامل بين القطاع الخاص والقطاع العام، لما لمثل هذه الثقة من دور هام في جذب الإستثمار وتحفيز النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية.

8. ترسيخ فهم متكامل لمفهوم "تضارب المصالح" وترجمته إلى تدابير تشريعية وإدارية واضحة وممارسات محددة يشكل محوراً هاماً بحاجة إلى المزيد من الدعم، مع تأكيد ضرورة القيام بتطوير أدوات وإرشادات إقليمية في هذا المجال تأخذ بعين الإعتبار المعايير والتجارب الدولية وتتناول المفهوم بشكله العام، وفي إطار قطاعات محددة كذلك، بغية مساعدة الجهات المعنية على المستوى الوطني في القيام بخطوات ملموسة في هذا المجال.

9. حققت بعض البلدان العربية خطوات هامة في مجال تبسيط الإجراءات الإدارية والتحوّل إلى نظام الحكومة الإلكترونية، وقد ساهم ذلك في تقليص مخاطر الفساد فيها وأدى إلى إيجاد بيئة جديدة تساهم على ما يبدو في تخفيض مستوى الانطباع بانتشار الفساد، وتعزيز الثقة بالدولة، مما يلفت النظر إلى جوهرية مثل هذه التدابير بالنسبة لجهود الوقاية من الفساد، ويدعو البلدان العربية الى الإستفادة من بعضها البعض في هذا المجال.

10. ضعف إنفاذ القانون في ما يخص جرائم الفساد يشكّل عقبة كبيرة أمام الجهود المبذولة لكسب الثقة بجدية وفعالية منظومة مكافحة الفساد، وهو أحد التحديات الهامة التي تتشاركها معظم البلدان العربية. مواجهة هذا التحدي تفترض تعزيز استقلالية القضاء ونزاهته، وتنمية القدرات على التحقيق والإدعاء في هذه الجرائم، وحماية الشهود والمبلغين والمتعاونين مع العدالة، وتعزيز آليات التعاون القضائي العربي والدولي التي تعاني من البطء وتعقيد الإجراءات بشكل لا يتناسب مع الطبيعة المتقدمة لمثل هذه الجرائم.

11. يسيطر في البلدان العربية أسلوب "فرض النظام" المتمثل بسنّ القوانين والاعتماد عليها كوسيلة لإحداث تغيير في السلوك، خصوصاً في ما يتعلق بمواضيع مكافحة الفساد، ولكن التجارب الدولية تثبت أن هذا غير كاف. يجب العمل على تشجيع نهج جديد يدمج بين هذا الأسلوب وأسلوب "تعزيز القيم والحوافز" كوسيلة لإحداث تغيير ملموس في سلوك الأفراد والمؤسسات في القطاعين العام والخاص، بما لا يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

12. لقد أصبح ربط جهود مكافحة الفساد بجهود تحسين مستوى المعيشة في البلدان العربية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حاجة ملحة. هذا الربط يتمّ من خلال التركيز على تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في القطاعات التي تساهم بشكل كبير في توفير موارد الدولة التي يمكن توظيفها في خدمة التنمية (مثل القطاعات الإستخراجية أو القطاع الجمركي والضريبي)، وفي القطاعات التي تقدّم خدمات تنموية أساسية (الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والمياه). إن استكشاف مخاطر الفساد في هذه القطاعات والعمل على تقليصها يفترض معالجة متكاملة تبدأ بالمسائل ذات التأثير على كافة القطاعات، مثل نظم المشتريات العامة وإدارة الموارد البشرية والمالية، وتتدرج لتصل إلى معالجة خصوصيات كل قطاع من أجل تحديد الحلول الخاصة به.

ويلتزم المشاركون بالعمل على تعميم هذه الخلاصات على أقرانهم في البلدان العربية، مع السعي إلى أخذها بعين الإعتبار في إطار مهامهم وسلطاتهم، لا سيما بالنسبة لتطوير وتنفيذ وتقييم وتنسيق سياسات وبرامج مكافحة الفساد الوطنية،

ويرحبون بمشروع مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية الذي أطلقه برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في ختام فعاليات المؤتمر، والذي سيتم تنفيذه خلال فترة 2011-2014 في إطار شراكات استراتيجية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية،

ويشيدون بالمرونة التي يتيحها هذا المشروع للبلدان العربية من أجل تحديد أولوياتها في الإستفادة منه، وذلك في إطار محاوره الأربعة المتمثلة بـ (أ) تعزيز تقييمات مكافحة الفساد، و(ب) تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، و(ج) ترسيخ النزاهة في القطاعات التي تقدّم خدمات أساسية، و(د) مكافحة الفساد في البلدان المتأثرة بالأزمات،

ويعبّرون عن أسمى آيات التقدير والإمتنان للمملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها أعمال هذا المؤتمر، ولدولة رئيس الوزراء السيد سمير الرفاعي على رعايته لفعالياته،

كما يتوجّهون بجزيل الشكر وعميق التقدير إلى هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية ورئيسها معالي السيد سميح بينو، وإلى المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على جهودهما القيّمة التي ساهمت في عقد هذا المؤتمر وإنجاحه.

***